إنشاء مجموعة الدول الخمس في الساحل
هل أصبحت الجزائر دولة مُتجاوزة في الساحل؟

د/ قط سمير
جامعة بسكرة

الملخص :

مجموعة الدول الخمس في الساحل أحد الأطر الاستراتيجية والأمنية الجديدة التي وضعت من أجل التصدي للتهديدات الأمنية التي يعاني منها الشريط الساحلي الإفريقي خاصة الارهاب العابر للأوطان. هذه المبادرة أثارت إنتقادات كثيرة بشأنها كونها لم تكن ناتجة عن إرادة سياسية حقيقية من طرف الدول المنشأة لها، بقدر ما كانت استجابة لاملاءات قوى غربية خاصة فرنسا التي أُرهقت بعد تورطها في أزمات المنطقة (عملية برخان)، فأرادت أن تتولى دول المنطقة هذه المهمة بنفسها مقابل تقديم مساعدات تنموية لها، خاصة أن هذه البلدان الساحلية تعد الأفقر في العالم بحسب مؤشرات التنمية البشرية. ويعد إبعاد الجزائر عن هذه المجموعة من أكبر نقاط الاستفهام التي أثيرت حول الأهداف الحقيقية لها. خاصة أن الجزائر هي البلد الوحيد في المنطقة القادرة فعلا على مكافحة الارهاب بما تملكه من قدرات عسكرية واقتصادية ومن خبرة في هذا الشأن.

Résumé :

Le g5 au sahel est l'un des nouveaux cadres stratégiques et sécuritaires qui a crée pour mètre fin aux menaces sécuritaires, dans la bonde sahélo-saharienne. Surtout le terrorisme transfrontalier. Cette initiative, a soulevé beaucoup de critiques, étant, elle n'a été pas issue d'une volonté politique effective par les pays africains fondateurs, mais elle a été comme une réponse aux dictés des puissances occidentaux notamment la France, qui est fatigué a la suite de son implique dans les crises de la région, (opération barkhane). Donc, la France tente de rendre les pays du sahel assument la tache à eux même pour les aides en développement, notamment que ces derniers considéré comme les pays les plus pauvres dans le monde selon les indices du développement humaine. L'expulsion de l'Algérie de cette groupe est considéré par les observateur comme une point d'interrogation incompréhensive notamment que l'Algérie est le seul pays dans la région qui vraiment capable de lutter contre le terrorisme vu de ses capacités militaires et économiques et son expérience à ce propos.

مقدمة

تعددت المبادرات الأمنية في الشريط الساحلي–الصحراوي، سواء الدولية أو الإقليمية لمواجهة التحديات الأمنية المحدقة بهذا الفضاء الجيوسياسي، الذي يعاني منذ عقود حالة من الانكشاف البنيوي جعلته عرضة لكل المخاطر والتهديدات خاصة الإرهاب العابر للأوطان الذي وجد في هذه المنطقة مرتعا لنشاطه. وتعد مجموعة الدول الخمس في الساحل أحد المبادرات الإقليمية الطموحة التي أنشأت بغرض التصدي لهذه المخاطر. ويبدو أن إنشاء هذه المجموعة قد عبر عن تلاقي مصالح القوى الكبرى (خاصة فرنسا) والدول الأعضاء في المجموعة، فقد رأت هذه الدول أن الظرف موات لإنشاء هذه المجموعة، للاستفادة من الإعانات الدولية في سبيل التنمية خاصة أن هذه البلدان وبحسب كل مؤشرات التنمية والحوكمة العالمية تقع في آخر التصنيف، فهي إذن، بحاجة لهذه المساعدات. والقوى الغربية من جهتها، لديها مصالح اقتصادية وأمنية في المنطقة مهتمة بالحفاظ عليها ولن يكون لها ذلك إلا في ظل الإستقرار، لذلك فهي تدفع بدول المنطقة للاضطلاع بما يمكن أن نسميه "المناولة الأمنية.

بالرغم من المقومات العديدة التي قامت عليها هذه المجموعة، فهي متجانسة من حيث الواقع السوسيو–اقتصادي والسياسي، كما أنها لا تمانع من الانخراط في سياسات القوى الكبرى في المنطقة خاصة فرنسا، وهذا يمنحها نوعا من التماسك والانسجام في تحقيق أهدافها. غير أنه ومن زاوية تحليل أخرى، فهذه المجموعة تعاني الكثير من جوانب القصور والعجز، خاصة فشلها البنيوي الشديد، وضعف قدراتها العسكرية فضلا عن غياب الثقة بينها وبين القوى الكبرى، كلها عوامل قد تحد من فعالية هذه المجموعة في الميدان.

إبعاد الجزائر وهي أكبر دولة إقليمية في المنطقة وصاحبة القدرات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والاستخباراتية والخبرة الطويلة في مكافحة الإرهاب، كان حسب المتابعين للشؤون الساحلية–الصحراوية أكبر خطيئة ارتكبتها بلدان هذه المجموعة. وقد لعبت موريتانيا دورا مركزيا في إبعاد الجزائر، إذ تتهمها بالسعي للهيمنة في هذا الفضاء، كما ترفض الجزائر التدخل الأجنبي المباشر في شؤون المنطقة، وهذا حسب مجموعة الدول الخمس في الساحل يتناقض والهدف الحقيقي لها وهو الحصول على المساعدات. غياب الجزائر عن المجموعة اعتبره البعض يؤشر إلى تقهقر دور الجزائر في المنطقة وتحولها الى دولة مُتجاوزة، وذلك بسبب تمسكها بمبدأ راسخ في سياستها الخارجية وفي عقيدتها الأمنية

وهو عدم التدخل في شؤون الغير ورفض إرسال الجيش الجزائري للمشاركة في أية عمليات عسكرية خارج الحدود الإقليمية الجزائرية. في حين يعتقد البعض الآخر إن إقصاء الجزائر من هذه المجموعة الساحلية هو برهان على ميلادها ميتة بفعل عدم قدرة دول المجموعة منفردة التصدي لكل التهديدات المتعاظمة في الساحل.

إنشاء مجموعة الدول الخمس في الساحل: الخلفيات والأهداف

مجموعة الدول الخمس في الساحل وتدعى كذلك مسار نواكشوط، تضم كلا من موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينافاصو، تشاد. أُنشأت في 16 فيفري 2014، بالعاصمة الموريتانية نواكشوط، وهي عبارة عن إطار مؤسساتي تشمل مؤتمر قادة الدول، مجلس الوزراء، أمانة عامة، لجنة الدفاع والأمن، واللجان الوطنية. مأسسة هذه المبادرة يوحي بمدى طموحها ونية استمراريتها. من خلال الوثيقة المنشأة لهذه المجموعة، أعلنت الدول الأعضاء أن للمجموعة أهدافا شاملة سياسية وتنموية وأمنية، وقد سطرت بذلك مجموعة من الأهداف؛ ضمان التنمية والأمن في فضاء الدول الأعضاء، توفير إطار استراتيجي للتدخل الدائم لتحسين شروط الحياة الشعوب، تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد[1].

غير أن واقع الأمر، يؤكد أن تأسيس هذه المجموعة كان لدواع أمنية محضة، وهي التصدي للتهديدات الإرهابية الخطيرة والمتفاقمة. فقد صارت دول المنطقة منكشفة أكثر فأكثر لحالة اللاأمن المزمنة التي يعرفها هذا الفضاء، من صراعات مسلحة خاصة ما يحدث في ليبيا وفي شمال مالي والتي ألقت بضلالها على كل المنطقة. فضلا عن انتشار الجماعات الإرهابية خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبداية تشكيل خلايا لتنظيم داعش الإرهابي فتشير تقارير دولية غربية إلى انتقال الكثير من مقاتلي التنظيم الى منطقة الساحل الإفريقي بعد تضييق الخناق عليهم والضربات الموجعة التي تلقوها في العراق وسوريا. وتفاقم الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا. زيادة على انتعاش الجريمة المنظمة خاصة التجارة غير المشروعة للمخدرات، والتي حولَت الساحل الى أحد أهم مناطق العالم تصديرا للمخدرات. أما الأهداف التنموية والسياسية المعلن عنها فلم يتحقق منها شيئا يذكر بعد ثلاث سنوات من تشكيل مجموعة الدول الخمسة في الساحل.

منذ تأسيس هذه المجموعة بدا جليا هدفها الدفاعي–الأمني؛ ففي أول اجتماع لهذه المجموعة في 9 أفريل 2014، أعلنت عن ضرورة استخدام القوة في مواجهة التهديدات الأمنية في الشريط الساحلي الصحراوي. ستة أسابيع بعد ذلك، أقر وزراء داخلية الدول

الخمس رفقة نظيرهما الفرنسي برنار كازانوف "إعلان نواكشوط" في 21 ماي 2014، والذي أكد على تسهيل تبادل المعلومات الأمنية بين بلدان المجموعة، وفي مجال إدارة الحدود. وفي 19 نوفمبر 2014، أعلنت مجموعة الدول الخمس في الساحل بمناسبة اجتماعها الدوري الثاني صراحة أن هدفها الأساسي هو مكافحة الإرهاب وفق المقاربة الفرنسية الشاملة.[2]

يبدو أن الظرف الدولي كان ملائما لإطلاق هذه الدول لمبادرتهم، خاصة مع الاهتمام الكبير الذي باتت توليه القوى الكبرى بالمنطقة، سواء أوروبا (فرنسا خاصة) أو الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى الصين في الآونة الأخيرة لاعتبارات أمنية واقتصادية. هذا الاهتمام الدولي كان حافزا لدول المجموعة التي رأت أنه بإمكانها الإستفادة منه، وذلك عبر التعاون معها والانخراط في استراتيجياتهم المرسومة للمنطقة[3]، باعتبار أن هذه البلدان هي الأضعف والأفقر في العالم على الاطلاق فهي بحاجة ماسة للاستثمارات ومساعدات القوى الكبرى. إلى جانب القوى الكبرى، فقد أبدت دولا خليجية (الإمارات والسعودية) إهتماما بمكافحة الإرهاب في الساحل فالإمارات شاركت بشكل فعال في عملية سرفال الفرنسية، هذا الاهتمام الخليجي رأت فيه دول الساحل فرصة ثمينة للحصول على المساعدات المالية، وذلك من أجل استحداث بنية تحتية حديثة ومن هنا كان الربط بين التنمية ومكافحة الإرهاب[4] وكأن لسان حال دول المجموعة الخمس يقول: إذا أردتم مكافحة الارهاب بفعالية عليكم بتقديم مساعدات تنموية.

ارتفاع تكلفة التدخل الفرنسي المباشر في الساحل (عملية برخان) وتوريط دول المنطقة

كان لفرنسا دور كبير في انشاء مجموعة الدول الخمس في الساحل. فبعد تمسك الجزائر بموقف عدم التدخل، جعل فرنسا تحث دول المنطقة للاضطلاع بدور مواجهة التحديات الأمنية في هذا الفضاء. لذلك فقد شجعتها لإنشاء قوة مشتركة للتدخل السريع وملاحقة الجماعات الارهابية في الساحل. نبع هذا الموقف الفرنسي بعد فشل عملية برخان(*) والتي كانت تتمة وتكميلا لعملية سرفال، وتدخلها في ليبيا وفي شمال مالي عام 2012، فرغم ما تدعيه فرنسا من نجاحها في إيقاف زحف الارهابيين الى العاصمة باماكو –كما أشرنا أعلاه– إلا أن العملية تلك كان لها نتائج قاسية فقد كان لها تكلفة مالية وبشرية باهظة إذ خسرت فرنسا أموالا ضخمة نضير إعدادها لهذه العملية، زيادة على فقدانها العديد من جنودها. فضلا عن ذلك، فقد ازدادت الجماعات الارهابية انتعاشا في المنطقة، فخلال

السنوات الأخيرة سجلنا توسعا نوعيا للعمليات التي تقوم بها في مالي، حيث لم يعد حضورها محصورا في الشمال بل صار التراب المالي كله مستباح.[5]

لفرنسا أهداف متعددة الأبعاد في الساحل الإفريقي فلديها مصالح اقتصادية كبيرة في هذه المنطقة، وهذا ما يدفعها لضمان الاستقرار فيها. فباريس مهتمة باستغلال الثروات الباطنية التي تزخر بها دول الساحل، من يورانيوم في النيجر إلى البترول والذهب في مالي ومناجم الحديد في موريتانيا، لذلك فهي تسعى لحفظ وضع مستقر وآمن لشركاتها المستثمرة في هذا الفضاء. من جهة أخرى، تهدف فرنسا من تدخلها في الساحل إلى حماية رعاياها في هذه الدول والمقدر عددهم بحوالي 14000 رعية فرنسي، يشكلون هدفا مفضلا للجماعات الارهابية لاختطافهم وطلب فدًى كبيرة من الدولة الفرنسية. فضلا عن ذلك، فلباريس أهدافا ثقافية في المنطقة فالدول الخمسة في الساحل هي مستعمرات فرنسية قديمة،[6] وناطقة بالفرنسية في عمومها(فرانكوفونية) وفرنسا تسعى دائما لتكريس الثقافة الفرنسية في هذه المنطقة. علاوة على تنشيط حضورها في هذه المنطقة لمنافسة القوى الأخرى التي باتت تبحث لها عن موضع قدم فيها، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول صاعدة أخرى.

وصفت فرنسا على لسان قائد أركان جيوشها في 7 أكتوبر 2014 أن "*مجموعة الدول الخمس في الساحل هي أفضل مبادرة قادرة على ضمان الأمن في المنطقة.*" الحماس الذي يبديه الفرنسيون بشأن هذه المجموعة متزامن مع انسحابها العسكري المباشر من المنطقة وهي –كما سبق وقلنا– قد دفعت التكلفة باهظة نتيجة تدخلها العسكري المباشر في أزمات الساحل. لذلك، فقد ساعدت دول المجموعة على تشكيل قوة مشتركة. وفعلا فقد اتفقت الدول الأعضاء في المجموعة، وبمشاركة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في الاجتماع الدوري الذي انعقد في باماكو بمالي، على إنشاء منضومة دفاعية–أمنية مشتركة، هدفها تنسيق العمليات العسكرية والاستخباراتية وتنفيذ الخطط المشتركة للتصدي للتهديدات الارهابية. ومن المقرر أن تتألف هذه القوة من 5 آلاف عنصر، كما قدرت المجموعة أن تفعيل هذه القوة المشتركة في الميدان يتطلب أن تجهز بما يربو عن 400 مليون أورو.

قدمت فرنسا على لسان رئيسها وعودا بتقديم مساعدات مالية وعسكرية معتبرة للقوة المشتركة حيث صرح ماكرون في الخطاب الذي ألقاه في الاجتماع " *على المستوى العسكري نقدم جهدا تفوق قيمته ثمانية ملايين يورو حتى نهاية العام للمشروع الذي أطلق عليه*

التحالف من أجل الساحل"[7]مشاركة الرئيس الفرنسي بشكل مباشر في الاجتماع المُنشأ لهذه القوة العسكرية المشتركة يؤشر إلى مدى تحكم بل وتوظيف فرنسا لهذه المجموعة لخدمة أهدافها الاستراتيجية في الساحل. خاصة إذا علمنا أن فرنسا هي المانح الأكبر لتكاليف هذه القوة الجديدة وهي التي جلبت مساعدات الاتحاد الاوروبي لهذه القوة المشتركة. لهذا فإن نشاط هذه المجموعة سيكون لا محالة بقيادة فرنسية. وفي هذا السياق صرح الرئيس الفرنسي " *لضمان دعم مستدام سيكون عليكم وعلى جيوشكم أن تقنع بأن مجموعة دول الساحل الخمس يمكن أن تكون فاعلة في نطاق احترام الاتفاقيات الإنسانية (..) يجب أن تكون هناك نتائج لإقناع شركائنا"*. كما دعاهم إلى تنفيذ *"إصلاحات مؤسساتية وجهود في مستوى الحوكمة تطالب بها شعوبكم"*.[8] الدعم الفرنسي المطلق لهذه المجموعة، يؤكد كذلك على بداية التقليل من الاعتماد على عملية برخان وتخفيض تكاليفها وعدد الجنود فيها مستقبلا والمقدرين في الوقت الحالي بـ 4000 جندي فرنسي.

كما عملت فرنسا من جهة أخرى على ضمان مساهمة الاتحاد الأوروبي في دعم القوة المشتركة التي أنشأتها مجموعة الدول الخمس في الساحل، على اعتبار أن كل الاتحاد الأوروبي معني بأزمات الساحل، كما يملك استراتيجية خاصة به أطلق عليها "الاستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في الساحل". لذلك فقد أعلنت المفوضية الأوروبية أنها"ستمنح 50 مليون يورو لمساندة نشاط مجموعة الدول الخمس في الساحل، وفي هذا الصدد صرحت الممثلة السامية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية قائلة:*الاستقرار والتنمية في منطقة الساحل هي مسائل مهمة ليس فقط بالنسبة لافريقيا ولكن أيضا لأوروبا، نحن جيران وما يحدث لأحدنا يؤثر على الآخر، فيجب علينا توحيد قوانا لمواجهة الارهاب وكل أشكال التهريب بما فيها تهريب البشر، وإدارة جيدة لحدودنا. التعاون مع مجموعة الدول الخمس في الساحل هو مفتاح النجاح في تأمين الأقاليم في الساحل فدعمنا للقوة المشتركة المعلن عنها يبرهن أنه يمكنهم الاعتماد علينا.*"[9]

الولايات المتحدة بدورها تعهدت بمنح مساعدات مالية لدعم القوة المشتركة لمكافحة الارهاب في الساحل، وتصل هذه الوعود إلى 60 مليون دولار. هذا المبلغ المالي الضخم الممنوح من طرف واشنطن يبرهن عن حجم الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة. فللولايات المتحدة أيضا مصالح متزايدة في الشريط الساحلي–الصحراوي، فلديها شركات مستثمرة هناك

خاصة في مجال الطاقة (الأمن الطاقوي)، مثلما تسعى واشنطن لاحتواء المد الاقتصادي الصيني في المنطقة وفي إفريقيا عموما.

البعد الأمني (مكافحة الإرهاب)، كان أحد الأبعاد المركزية للحضور الأمريكي في منطقة الساحل وهي التي وضعت وبشكل مبكر استراتيجية سنة 2002، تحت اسم (مبادرة عبر الساحل–pan–sahel initiativ) ثم تطورت إلى مبادرة جديدة ليتحول اسمها إلى (مبادرة عبر الساحل لمكافحة الإرهاب–TSCTI) سنة 2005 هدفها ضمان التنسيق بين الدول المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب.

الدعم الأمريكي الكبير للقوة المشتركة لمكافحة الإرهاب في الساحل، يبرهن على أنه وبالرغم من التنافس الاقتصادي (الاستثماري والتجاري) الحاد بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (خاصة فرنسا) في منطقة الساحل، إلا أن هناك تعاون على الصعيد الأمني، خاصة وأن تشكيل هذه القوة المشتركة يتواءم وتصورات واشنطن بخصوص مكافحة الإرهاب الدولي. فالولايات المتحدة تمتلك مقاربة صلبة في هذا الشأن وترافع دائما بضرورة استخدام القوة العسكرية والاستخباراتية بدل منح الأولوية للحلول التنموية، التي لطالما تبجحت أوروبا باللجوء إليها "كقوة معيارية". كما تتوافق تشكيل هذه القوة المشتركة مع التصور الأمريكي بضرورة إشراك دول وجيوش المنطقة في عمليات مكافحة الارهاب على أن تضطلع هي (أمريكا) بمهمة تدريب هذه الجيوش ودعمها ماديا.

تأييد الولايات المتحدة لتشكيل القوة المشتركة في الساحل جاء كذلك، بعد رفض الجزائر طلب الولايات المتحدة الأمريكية المتكرر للتدخل العسكري المباشر للتصدي للإرهابيين في الساحل خاصة في مالي. ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية صنفت الجزائر كدولة محورية في المنطقة، وبالرغم مما يظهر من تقارب استراتيجي وأمني بين البلدين على مستوى الخطاب، فالجزائر طرف فاعل ونشيط في الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي(عملية أكتيف أند أوفر)[10] وهناك حوار استراتيجي بين البلدين، إلا أن هناك اختلافات في وجهات النظر بين الطرفين في مجال آليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي لذلك نجد أن واشنطن قد أيدت انشاء قوة مشتركة في الساحل بعيدا عن الجزائر.

أسباب إبعاد الجزائر من مجموعة الدول الخمس في الساحل

تعد الجزائر الغائب الأكبر في مجموعة دول الخمس في الساحل. غياب الجزائر عن هذا الاطار الاستراتيجي، جعل الملاحظين يقدرون أن الجزائر باتت دولة مُتجاوزة في منطقة

الساحل. تم ذلك في الوقت الذي اعتبرت فيه الجزائر نفسها قوة إقليمية وصار لها نفوذ دبلوماسي واستراتيجي كبير في الفضاء الساحلي جعلها تنافس أحيانا القوى الكبرى سيما مع تشكيلها وقيادتها لاستراتيجية دول الميدان. لكن مع إبعاد الجزائر من هذه المجموعة –كما قلنا قبل قليل– جعل من الدور الجزائري يتقزم.

في الحقيقة، ساهمت موريتانيا بشكل حاسم في إبعاد الجزائر عن هذه المجموعة. سعيا من نواكشوط لكسر الهيمنة الجزائرية على هذه المنطقة، وتقليص نفوذها الذي بنته في السنوات الأخيرة بفضل دبلوماسيتها الرائدة في إفريقيا، وقوتها العسكرية والاقتصادية الكبيرة (بالمقارنة مع دول المنطقة التي تعد الأضعف في العالم). فضلا عن ذلك، سعت دول المجموعة وعلى رأسها موريتانيا، إذ تصورت أن فرص نجاح هذه المجموعة بعيدا عن الجزائر أكبر؛ كون الأخيرة تبدو غير منسجمة وسياسات القوى الكبرى في المنطقة والمتعلقة أساسا بمكافحة الإرهاب. بل وتظهر رفضا لتدخلها في المنطقة، في حين لا تمانع دول المجموعة الأخرى في التماهي مع استراتيجيات القوى الكبرى، وذلك بربطها لمكافحة الارهاب بالمساعدات الدولية –كما مر معنا– لحاجتها الماسة. وجاء هذا الموقف الموريتاني كرد فعل بعد يأسها من الوعود التنموية والإستثمارية الجزائرية في موريتانيا، فكانت الجزائر قد وعدت نواكشوط باستثمارات تصل إلى 37 مليار دولار وهذه الأرقام أسالت لعاب نواكشوط وهذا ما جعلها في بداية الأمر تنساق وراء التصورات الجزائرية بشأن الأمن وحل الأزمات في المنطقة. غير أن الأيام أثبتت لموريتانيا أن وعود الجزائر غير جادة فلم تستفد موريتانيا إلا على النزر اليسير من الاستمارات الجزائرية (حوالي 41 مليون دولار).[11]

عدم مشاركة الجيش الجزائري في الخارج والنابع من عقيدة عسكرية جزائرية منذ الاستقلال كان أحد الأسباب التي جعلت مجموعة الدول الخمس في الساحل تشكك في جدية الجزائر في مكافحة الإرهاب خاصة بعد ما حدث في شمال مالي أين طلب القادة الماليون الجزائر بالتدخل لملاحقة الإرهابيين غير أن مطالبهم تلك قوبلت برفض جزائري تحت ذريعة عدم التدخل في شؤون الغير، وهذا ما ترك المجال فارغا لتدخل فرنسي (عملية سرفال).

سوء العلاقات الجزائرية–الفرنسية واختلاف وجهات النظر مع الولايات المتحدة الأمريكة، عجلت من تشكيل مجموعة الخمس بإقصاء الجزائر. فالتباين في مقاربات مكافحة الارهاب بين الجزائر والتي تؤكد على التفاوض والحلول السياسية وتفعيل العمل الاستخباراتي أكثر، وبين المقاربات الغربية (الفرنسية والأمريكية) التي تعطي الأولوية إلى الحلول الأمنية–

العسكرية الصلبة، هذا التباين في آليات التعامل مع ظاهرة الارهاب في المنطقة جعل الغربيين يحيدون ويقزمون دور الجزائر في الفضاء الساحلي الصحراوي. ففرنسا، اتهمت الجزائر بارتكاب "خطيئة استراتيجية" بعد رفضها ملاحقة الجماعات الارهابية في منطقة الأزواد بشمال مالي، خاصة وأن الجزائر تمتلك القدرات العسكرية واللوجستية للقيام بذلك، هذا ما دفع باريس للتحرك عسكريا بشكل منفرد وسريع (عملية سرفال) تمكنت من خلالها من وقف زحف الارهابيين الذين كانوا قاب قوسين أو أدنى من العاصمة باماكو.

واشنطن من جهتها، تبدي امتعاضا من دور الجزائر في مكافحة الإرهاب في الساحل، والذي تصفه بالمتراخي بل والمتخاذل. ورغم التصريحات المعلنة بين البلدين والتي توحي بوجود انسجام وتوافق بين رؤى وتصورات البلدين بشأن التصدي للإرهاب في المنطقة، بيد أن الحقيقة تبرهن أن هناك خلافات جدية بين البلدين حول هذا الأمر. فقد رفضت الجزائر طلبا أمريكيا لإنشاء قاعدة لطائرات من دون طيار (درونز) في جنوب البلاد، فكان رد فعل الأمريكيين الغاء صفقة شراء طائرات بدون طيار كانت قد تقدمت بها الجزائر، فضلا على خلافات أخرى ذات طابع اقتصادي–طاقوي.[12]

موقف الجزائر من مجموعة الدول الخمس في الساحل

على المستوى الرسمي، أعلنت الجزائر عن ارتياحها لإنشاء مجموعة الدول الخمس في الساحل، الذي رأت فيه ضرورة للتعاون بين هذه الدول التي تواجه نفس التحديات. حيث صرح حينها عمار بلاني الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية: "*نحن نحيي قرار هذه الدول إنشاء هذه المجموعة، والتي كانت دعامة أساسية لإستراتيجية الأمم المتحدة في الساحل، والتي تتقاسم نفس الخصوصية السوسيو–اقتصادية والجغرافية والبيئية. بالنظر لتجنيد الأموال الخارجية الضرورية لإطلاق مشاريع بنيوية من أجل محاربة الفقر وتشجيع التنمية والأمن الإنساني*[13] هذا على مستوى الخطاب السياسي. غير أن واقع الحال يشير إلى غير ذلك؛ فيبدو أن الجزائر أكبر المعارضين بل وترى نفسها أكبر المستهدفين من إنشاء هذه المجموعة. كون الجزائر تتصور في تشكيل هذه المجموعة تنفيذا لامتلاءات غربية لا أكثر (فرنسا وأمريكا)، والهدف منها (حسب الجزائر) استفادة أعضائها من المساعدات الدولية أكثر من المواجهة الجادة للتحديات التي تحدق بالمنطقة.

زيادة على ذلك، فتأسيس هذه المجموعة قام على أسس تتناقض ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وعقيدتها العسكرية، ولادراكاتها للأمن والتنمية في المنطقة. فأحد أهم

مبادئ السياسة الجزائرية في المنطقة تقوم على درء أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي سيما العسكري، وتجنب اللجوء إلى القوة في حل الأزمات. فما تعيبه الجزائر على دول هذه المجموعة هو دعوتها الصريحة الى تدخل دولي في مالي ثم في ليبيا لعزل الجماعات المسلحة –كما مر معنا– وهذا ما تعارضه الجزائر بشدة، وهي التي رعت وترعى حوارا سياسيا بين الفرقاء في البلدين.

تعتبر الجزائر أن إنشاء مجموعة دول الخمس في الساحل يعتبر بمثابة رصاصة الرحمة على المبادرة الطموحة التي رعتها وقادتها منذ 2010، وهي (استراتيجية دول الميدان)، والتي ضمت إلى جانب الجزائر كلا من مالي النيجر وموريتانيا، هدفها كان اضطلاع دول المنطقة بأنفسهم مهمة التصدي للتحديات الأمنية التي تفرزها المنطقة خاصة الإرهاب. غير أن الدول المنضوية في هذه المبادرة لطالما شككت في نوايا الجزائر الحقيقية من هذه المبادرة، والتي ترى فيها مجرد تكريس لهيمنة الجزائر على ما تعتبره "حديقتها الخلفية"، لذلك، فقد كان عامل الثقة غائبا بين أعضاء هذه المبادرة، وهو ما كان وراء بقاء استراتيجية دول الميدان دون تطور.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد مارست ضغوطا على دول الساحل من أجل ثنيها عن فكرة مجموعة الخمس في الساحل فقد أقدمت الجزائر مؤخرا على تعليق تعاونها العسكري مع موريتانيا[14]، كرد فعل على تشكيل قوة مشتركة في الساحل بدعم أوروبي (فرنسي خصوصا) وأمريكي، مثلما أقدمت الجزائر على استمالة بعض الدول الأعضاء فقد وجهت دعوة للرئيس التشادي إدريس ديبي قام على إثرها بزيارة للجزائر دامت ثلاثة أيام، سنة 2014، صرح بعدها بأن التشاد تؤيد تصور الجزائر بشأن الحوار والحلول السياسية للأزمة الليبية وترفض التدخل الأجنبي. هذا التطور في الموقف التشادي يشي بأن هناك صفقة قد تكون تمت بين الجزائر والتشاد جعلت الأخيرة تعدل موقفها وفق التصور الجزائري. وهذا ما تحاول الدبلوماسية الجزائرية القيام به (استمالة الدول الأعضاء كلا على حدة)، من أجل ضعضعة هذه المجموعة من الداخل، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفكك مفاصلها.[15]

الصعوبات الميدانية التي تواجه مجموعة الدول الخمس في الساحل

تواجه مجموعة الدول الخمس في الساحل صعوبات كبيرة وعلى جميع الصعد قد تعيق من فعالية أدائها في الميدان. بعض هذه الصعوبات موضوعية يتعلق بالضعف البنيوي

الكبير الذي تعاني منه هذه الدول، وأخرى ذاتية تتلعق أساسا بغياب الثقة بين الدول الأعضاء في المجموعة وفي الدول الكبرى التي تدعمها.

على الصعيد الأمني يبدو أن التحديات التي تواجه دول الساحل تتجاوز قدراتهم مجتمعين، ذلك بالنظر إلى الإرهاب العابر للأوطان والذي استفحل بشكل رهيب كما وتعدد من حيث الحركات الإرهابية الناشطة، من القاعدة إلى داعش مرورا بحركة بوكو حرام التي باتت تنشط في المنطقة في الآونة الأخيرة، فضلا عن ما يقارب 11 تنظيما ينشطون في الجنوب الليبي ولديهم امتدادات في الشريط الساحلي. هذه التنظيمات الارهابية العابرة للأوطان،[16] اشتد عودها بفضل تحالفها مع الجريمة المنظمة خاصة تجارة المخدرات وبفضل أيضا الفدى التي تحصل عليها من طرف الدول الغربية(*) بالتالي، ستجد مجموعة الدول الخمس في الساحل صعوبات جادة في مكافحة هذه الظاهرة فلا تملك لا القدرات العسكرية ولا اللوجستية لذلك.

يعتقد المتابعون للشؤون الساحلية أن تشكيل مجموعة دول الساحل لم يكن تعبيرا عن ارادة سياسية داخلية بقدر ما كان استجابة لامتلاءات غربية أجنبية فرنسية على وجه التحديد. وعامل التقارب بين الدول الساحلية والقوى الغربية هو أموال المانحين لا أكثر. ومن ثَمَ، لا توجد رغبة صادقة لدى الدول الساحلية في مكافحة الإرهاب وإنما الحصول على المساعدات التي تجعلها تحدث نوعا من التنمية داخل بلدانها، ما يمنح النظم الحاكمة هناك القليل من الشرعية التي تفتقدها، على اعتبار أنه ليس لديها مداخيل أخرى غير المساعدات الدولية.

أحد الانتقادات الموجهة لمجموعة دول الخمس في الساحل هي، تركيزها على المنطق الأفقي وإهمالها للبعد العمودي في حركتها الجيوسياسية. فالدول الخمس لديها هدف محدود جغرافيا، وهو مكافحة الارهاب في الشريط الساحلي فقط، في حين تهمل نشاط الحركات الارهابية في الصحراء الكبرى وفي المغرب العربي خاصة في ليبيا، التي صارت مرتعا للعديد من التنظيمات الارهابية. فلا يمكننا عمليا إنكار الامتدادات عبر–الوطنية لهذه الجماعات الارهابية في كامل المنطقة (شمال إفريقيا والساحل والصحراء). فدول المجموعة الخمس لا تقيم أي تنسيق مع الدول الواقعة جنوبها (نيجيريا مثلا) ولا مع دول المغرب العربي سيما ليبيا والجزائر [17]، التي تدرك بل وتتحكم في الكثير من خيوط اللعبة الجيو–أمنية في كامل المنطقة.

العلاقات البينية داخل مجموعة الدول الخمس والتي تشوبها انعدام الثقة المتبادل قد تحد من فعالية هذه المجموعة. فما يُتخوف منه هو أن تستثمر كل دولة في ملف مكافحة الإرهاب كأن تدَعي أنها تعاني أكثر من غيرها من هذا التهديد بغرض الحصول على أكبر قدر من المساعدات الدولية. كما تُثار مسألة اقتسام هذه المساعدات بشكل عادل بين أعضاء المجموعة. فضلا عن ذلك، فإن انعدام الثقة بين هذه البلدان يجعلهم لا يتقاسمون المعلومات الاستخبارية بشأن الجماعات الإرهابية والذي يعد حجر الزاوية في أي تنسيق أمني.

أخيرا، فان إقصاء الجزائر كدولة مؤثرة على المستوى الإقليمي أي في الإتحاد الإفريقي وعلى الصعيد الفرعي ليبيا ومالي. وكأكبر دولة في المنطقة اقتصاديا وعسكريا، وبخبرتها الكبيرة في مكافحة الإرهاب سيجعل من تحقيق أهداف مجموعة الدول الخمس صعبا إن لم نقل مستحيلا. وقد دلت التجارب على ذلك، فإقصاء الجزائر من منظمة دول الساحل والصحراء بقيادة القذافي سابقا جعل حركتها محدودة. خاصة إذا علمنا أن حتى أكبر القوى في العالم تتودد إلى الجزائر للاضطلاع بدور أكبر في مكافحة الارهاب ومختلف التحديات الأمنية في المنطقة كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

خلاصة

يبدو أن الظرف الدولي الملائم كان وراء إنشاء مجموعة الدول الخمس الساحل فالأخيرة لم تكن وليدة ادارة سياسية محلية وإنما كانت تلتمس من وراء ذلك الحصول على مساعدات سخية من قبل المانحين الغربيين، وهذا الأمر قد يجعل من الهدف الأساسي الذي تشكلت من أجله هذه المجموعة صعب التنفيذ إذ يرتبط بمصالح آنية متبادلة لا أكثر. ففرنسا تسعى لتوريط دول المنطقة بأدائهم لدور المناولة الأمنية في مكافحة الإرهاب كما فعلت ذلك مع دول المغرب العربي في مجال الهجرة غير الشرعية. ودول الساحل لا تريد سوى الحصول على المساعدات التنموية.

عملية برخان التي أسست لها فرنسا كإطار عسكري بإمكانه التصدي للجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة أثبتت فشلها. فقد أدركت فرنسا أنه لا جدوى من التدخل العسكري المباشر في المنطقة، والأكثر من ذلك أن تدخلها ذاك هو ما زاد من استفحال الأزمات في هذا الفضاء بل وأعطى شرعية للجماعات الإرهابية التي ظهرت وكأنها تخوض حربا مقدسة ضد الغرب.

إقصاء الجزائر من مجموعة الدول الخمس في الساحل كان أكبر خطأ ارتكبته هذه المجموعة. فالجزائر بقوتها العسكرية والاقتصادية كان بإمكانها أن تشكل قيمة مضافة لهذه المبادرة، ورغم أن دول المجموعة تخشى الهيمنة الجزائرية على هذه المبادرة والتشويش على علاقتها بالقوى الكبرى، إلا أن إبعادها سيعيق المجموعة في تحقيق أهدافها بشكل فعال، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. فيبدو أن هذه الظاهرة المدمرة في الساحل الإفريقي هي أكبر من قدرات هذه الدول مجتمعة. لذلك، ورغم أنه من المبكر استشراف مآل هذه المجموعة، إلا أن مستقبلها يبدو غامضا ومليء بالمعرقلات التي قد تعيق تطورها.

الهوامش:

1 أنظر الوثيقة المنشأة لمجموعة الدول الخمس في الساحل. نواكشوط (16 فيفري 2014). (النسخة الفرنسية). متوفرة على الرابط:

2(Antonin Tisseron, « G5 sahel: une simple organisation de plus ? »éclairage de GRIP, (25 mars 2015). P 1.
http://www.grip.org/sites/grip.org/files/BREVES/2015/EC_2015-03-25_FR_A-TISSERON.pdf

3 قط سمير. "البعد الافريقي للأمن الجزائري: المغرب العربي والساحل الافريقي". أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017. ص ص 236-239.

4 الحسين الشيخ العلوي. تجمع الساحل الخماسي: تنسيق في ظل التعقيدات. مركز الجزيرة للدراسات، 21 سبتمبر/أيلول 2014) ص 06.

(*) عملية برخان أوسع من عملية سرفال، فالأخيرة كان هدفها محدود وهو إيقاف زحف حركة الوطنية لتحرير الأزواد ومختلف الجماعات الارهابية الأخرى ومنعها من الوصول الى باماكو، وبما أن الارهاب ازداد انتشارا في الساحل فقد وسعت فرنسا حضورها العسكري من أجل صون مصالحها في المنطقة، لتشمل الفضاء الساحلي ككل.

5 سيدي أحمد ولد الأمير. عملية برخان العسكرية الفرنسية في الساحل: حدود النجاح وعوامل الاخفاق. مركز الجزيرة للدراسات (4 فبراير/شباط 2016) ص 4.

6Mathilde Chareun. La bonde sahelo-saharienne ; expression polysémique pour une région strategique. Institut FMES, toulon, juin 2016. P 8.
fmes-france.org/wp-content/uploads/2016/09/Article-Mathilde-Chareun-.pdf

7 أنظر نص الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون خلال مشاركته في قمة دول الساحل بالعاصمة المالية باماكو. (2 جويلية 2017). متوفر على الرابط:
basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-doc/EPJ00735903.pdf

8المرجع نفسه.

9 Commission européenne-communiqué de presse. « 50 millions d'euros pour la nouvelle Force conjointe des pays du Sahel: l'Union européenne renforce son soutien en faveur de la sécurité dans la région »,bamakou, (5 juin 2017), disponible sur le cite ;
europa.eu/rapid/press-release_IP-17-1542_fr.htm?locale=FR

10 قط سمير. "خصوصية الشراكة الأطلسية–المتوسطية في إطار الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي". مجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد: 8، الجزائر، 2015.

11 الحسين الشيخ العلوي. مرجع سابق.

12 الشيخ الحسين العلوي. مرجع سابق. ص 5.

13 Horizon. 17/02/2014.

14 الشروق. 2016/03/17.

15 قط سمير. "البعد الإفريقي للأمن الجزائري.." مرجع سابق. ص .239

16 الحسين الشيخ العلوي. مرجع سابق.

17 Antonin Tisseron. op cit.

(*) بالرغم من ادعاء الغربيين بعدم التفاوض مع الإرهابيين إلا أنها في الواقع تجبر على التفاوض معهم وتنصاع فورا لمطالبهم. فبمجرد اختطاف أحد الرعايا الغربيين حتى تسارع دولهم الأصلية إلى تقديم ملايين الدولارات لهذه التنظيمات الارهابية. وهذا كان السبب الأساسي في تغول هذه الجماعات في منطقة الساحل وازدهار نشاطها في المنطقة.